الأمم المتحدة

A/75/801–S/2021/225

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
5 March 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والسبعون
البند 130 (ر) من جدول الأعمال
التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى:
التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي

مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

رسالة مؤرخة 2 آذار/مارس 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لطاجيكستان لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى قرار الجمعية العامة 50/59، المؤرّخ 2 كانون الأول/ديسمبر 2004، الذي منحت بموجبه الجمعيةُ منظمةَ معاهدة الأمن الجماعي مركزَ المراقب لدى الجمعية، وإلى قرارات الجمعية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، أتشرف بأن أبلغكم بما يلي:

يسرّ جمهورية طاجيكستان، بصفتها رئيسة منظمة معاهدة الأمن الجماعي لعامي 2020 و 2021، إطلاعكم على بيانين مشتركين صادرين عن المنظمة، أحدهما بشأن حظر استحداث وإنتاج أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة، والآخر بشأن ضمان الاستقرار العالمي الشامل، اللذين اعتُمدا في 23 شباط/فبراير 2021 في نيويورك (انظر المرفقين 1 و 2).

أكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقيها باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 130 (ر) من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد أمين **محمد أمينوف**
الممثل الدائم

190321 150321 21-03122 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق الأول للرسالة المؤرخة 2 آذار/مارس 2021 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لطاجيكستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

بيان مشترك صادر عن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بشأن حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة

نيويورك، 23 شباط/فبراير 2021

تؤكد الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي الحاجة الملحة إلى وضع نهُج متعددة الأطراف متفق عليها لمواجهة التحديات الجديدة في مجال الأمن الدولي والإقليمي، بما في ذلك: ظهور أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ذات خصائص مماثلة من حيث الأثر المدمر لتلك التي تتسم بها أسلحة الدمار الشامل؛ وتسليح الفضاء الخارجي؛ واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض تدميرية؛ ووقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الجماعات والمنظمات الإرهابية.

ويبين تطورُ التقدم العلمي والتقني والدورُ المتنامي للشركات عبر الوطنية وغيرها من الجهات الفاعلة من غير الدول ضرورة اتخاذ تدابير فعالة لمنع ظهور أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل، وكذلك ضرورة القيام بخطوات عملية فورية، لا سيما من خلال الكيانات المختصة في منظومة الأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح، بغية تحديد وإزالة الثغرات القانونية في تلك المجالات.

وتدعو الدولُ الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي إلى مواصلة رصد الحالة المتعلقة بإمكان استحداث أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل، وتؤيد تهيئة ظروف مؤاتية لوضع توصيات محددة، عند الاقتضاء، بشأن تحديد أنواع هذه الأسلحة وبشأن إجراء مفاوضات حول أنواع هذه الأسلحة التي يجرى تحديدها.

وتحقيقا لهذه الغاية، تؤيد الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي القرارَ الذي تعتمده الجمعية العامة كل ثلاث سنوات المعنون "حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة: تقرير مؤتمر نزع السلاح".

إننا نؤمن أن النهج الوقائي المبين في القرار يساعد على منع حصول سباق تسلح وعلى تعزيز آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، التي يشكل مؤتمرُ نزع السلاح، بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للمفاوضات بشأن مسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، عنصرا أساسيا فيه.

إن الدولَ الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، إذ تضع في اعتبارها تطور الحالة الدولية، وتزايد التهديدات العالمية وضرورة التصدي لها، ترحب باتخاذ القرار المذكور أعلاه خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة 2 آذار/مارس 2021 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لطاجيكستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

بيان مشترك صادر عن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بشأن ضمان الاستقرار العالمي الشامل

نيويورك، 23 شباط/فبراير 2021

يساور الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي قلق بالغ إزاء تزايد عدم الاستقرار العالمي، وتكاثر المخاطر والتهديدات، وتفاقم الصراع في العلاقات الدولية.

إن مبادئ المسؤولية المتساوية عن السلام والاستقرار، والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية هي موضع إهمال بشكل متواتر أكثر من أي وقت مضى.

ونحن نشهد التآكل المتعمد للهيكل القائم لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي يقوض إلى حد كبير الأمن والاستقرار الدوليين.

فاليوم، وأكثر من أي وقت مضى، ثمة عوامل تؤثر سلبا على الاستقرار الشامل. فتطوير ونشر منظومات الدفاع الصاروخي العالمية، والتهديد المتمثل في تسليح الفضاء الخارجي وبوادر انتقال سباق التسلح إلى مستوى تكنولوجي جديد يمكن أن تؤدي إلى مزيد من أوجه الاختلال الكمية والنوعية في ما يتعلق بالأسلحة التقليدية، وهي تشكل أخطارا أكثر جديةً للسلام والأمن الدوليين وتعرقل إحراز مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح، بما في ذلك نزع السلاح النووي.

وفي هذا السياق، تعلن مرة أخرى الدولُ الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي التزامَها بمفهوم الاستقرار الشامل القائم على التعاون والأمن المتساوي وغير القابل للتجزئة، وتدعو إلى استعادة الثقة والحوار البنّاء بهدف منع مخاطر حصول سباق تسلح والحيلولة دون استمرار تصعيد النشاط العسكري، على حساب المصالح الأمنية الطويلة الأجل.

ويساور الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي قلق إزاء قرار الولايات المتحدة الأمريكية الانسحاب من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى (1987)، الذي لم تعد المعاهدة سارية نتيجة له.

ونلاحظ أنه رغم النداءات المتكررة التي أطلقتها الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي وبلدان أخرى، لم تنفَّذ بالكامل السبل الممكنة لحل المشاكل المتصلة بتلك المعاهدة وضمان استمراريتها على أساس الحوار الموضوعي والمهني بين الطرفين، والتدابير المتبادلة لتحقيق الشفافية. ونشدد على أهمية الجهود المبذولة في ظل الظروف الراهنة لضمان إمكانية التنبؤ والاستقرار في ما يتعلق بالصواريخ.

وتقدِّر الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي كل التقدير دور المعاهدة المبرمة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (2010) في دعم الاستقرار الشامل. ونؤكد على ضرورة تنفيذ المعاهدة تنفيذا صارما ونرحب بالاتفاق بين روسيا والولايات المتحدة على تمديد المعاهدة. وندعو أيضا جميع الدول التي تمتلك

قدرات نووية عسكرية إلى المشاركة في مناقشة للسبل الممكنة لضمان أن تكون عملية خفض الأسلحة النووية والحد منها عملية متعددة الأطراف.

وتؤكد من جديد الدولُ الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي التزامَها بهدف إخلاء العالم من الأسلحة النووية، وإيمانها بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي والأساس للتحرك نحو نزع السلاح النووي، مع تعزيز الاستقرار الدولي والأمن المتساوي وغير القابل للتجزئة لجميع الدول من دون استثناء. وندعو إلى الحفاظ على سلامة المعاهدة وعلى استمراريتها في إطار الالتزامات الدولية. ونؤكد من جديد حق جميع الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ونشدد على أن التهديدَ باستعمال القوة أو استعمالَها ضد محطات الطاقة النووية أمر غير مقبول.

وما يبعث على القلق هو أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل، حتى تاريخه، حيز النفاذ. لذا، تحث الدولُ الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي جميعَ الدول التي يتوقف مصير المعاهدة على ما تتخذه من إجراءات، لا سيما البلدان الثمانية المتبقية الواردة في المرفق 2، على التصديق على المعاهدة من دون تأخير.

وتؤيد الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي تعزيزَ النظم التعاهدية القائمة في ما يتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار ووضعَ نظم جديدة على أساس توافقي. وتضطلع الأمم المتحدة وآليتها المتعددة الأطراف لنزع السلاح بدور رئيسي في عملية تحديد الأسلحة. ونشدد على ضرورة زيادة فعالية واتساق عمل العناصر الرئيسية لتلك الآلية وهي: اللجنة الأولى للجمعية العامة، وهيئة نزع السلاح، ومؤتمر نزع السلاح.

ويسود الدولَ الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي قلقٌ بالغ إزاء التهديد المتزايد الذي يشكله تسليحُ الفضاء الخارجي وتحويله إلى ساحة للمواجهة المسلحة. وفي هذا الصدد، نؤيد بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح في أقرب وقت ممكن بشأن وضع صك دولي ملزم قانوناً يكون مشفوعا بضمانات موثوق بها ضد تسليح الفضاء الخارجي، على أساس مشروع المعاهدة الروسية – الصينية بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. ونشدد بصورة خاصة على أهمية المبادرة الدولية/الالتزام السياسي بعدم القيام أولاً بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، كخطوة أولى نحو إبرام المعاهدة وباعتباره أهم تدبير من تدابير تحقيق الشفافية وبناء الثقة في ما يتعلق بالنشاط الفضائي. لذا، تدعو الدولُ الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي جميعَ البلدان التي لم تنضم بعد إلى المبادرة الدولية بشأن عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي إلى القيام بذلك.

إن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي ستدعم بشكل ثابت الجهودَ والمبادرات الرامية إلى تعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وسلطةَ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، استنادا إلى القرارات التوافقية التي يتخذها مجلسا إدارتهما.

وتؤكد الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي من جديد التزامها بالامتثال لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدميرها، وبتعزيز تلك الاتفاقية بما في ذلك عن طريق اعتماد بروتوكول الاتفاقية الذي يتضمن آلية تحقق فعالة، وتهيب بالدول الأطراف في الاتفاقية تكثيف مشاوراتها والتعاون فيما بينها لحل المسائل المتصلة بتنفيذ الاتفاقية.

ونشدد على أن من غير المقبول إنشاءُ آليات دولية تكرر المهام الواردة في الاتفاقية وتجاوزُ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ونحن متفقون على أن أي قرارات تتعلق بالاتفاقية لا يجب مناقشـــتها وإعدادها واتخاذها إلا بمشاركة جميع الدول الأطراف.

واســـتجابةً للتهديدات العالمية التي يشـــكلها الإرهاب الكيميائي والبيولوجي، تؤيد الدول الأعضـــاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بدءَ مفاوضـــات في مؤتمر نزع الســـلاح حول اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي، في إطار برنامج العمل المتوازن للمؤتمر.

وتؤيد الدول الأعضـــاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي الجهود المتضـــافرة التي تبذلها جميع الدول لتعزيز الاستقرار الشامل من جميع جوانبه باعتباره الأساس لضمان سلام دائم وأمن موثوق به ومتساوٍ وغير قابل للتجزئة للجميع. ونهيب بجميع أعضـــاء المجتمع الدولي العملَ معا في ســـبيل تعزيز صـــلاحية الصـكوك الرئيسـية المتعددة الأطراف المتعلقة بتحديد الأسـلحة ونزع السـلاح وعدم الانتشـار، والسـعيَ إلى التنفيذ الصارم والتام للاتفاقات والترتيبات التي أبرمتها جميع الأطراف المعنية.